مشاركة الشباب الجزائري في التنمية، الآليات والمعيقات

أ.رحوي عائشة . أستاذة علم الاجتماع
جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس

تلخيص:

تعتبر المشاركة مطلبًا أساسيا للتنمية فالتنمية هي غاية الانسان وهو وسيلتها وهو المستفيد منها،وخاصة مشاركة الشباب الذي يلعب دورًا فعالاً في تحقيق أهداف التنمية بما لديهم من قدرات وطاقات تمكنهم من احداث تغييرات في بنية الأوضاع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وذلك من خلال وعيهم واقتناعهم بأهمية المشاركة واندماجهم في تحقيق أهداف المجتمع ، لكن هذه المشاركة قد تعترضها عوامل تعيقها وبالتالي تعيق التنمية بصفة عامة وهذا ما سنحاول مناقشته من خلال هذا المقال.

مقدمـــــــة :

ان الفرد المواطن هو أداة التنمية ومحورها وهدفها ،فالإنسان هو محرك الحياة في مجتمعه ومنظمها ومطورها ومجددها ، فهدف التنمية هو تنمية الفرد في مجتمع ما في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واتجاهاته الفكرية والعلمية والثقافية وهذه التنمية لن تكون ناجحة بدون مشاركة فعلية لهذا الفرد فبدون تفاعل كل فئات المجتمع من رجال ونساء وشباب ومساهمتهم الفاعلة في تحقيق التنمية لا يمكن احداث التغييرات المنشودة ومن أجل ذلك لابد ان يشعر الفرد بأنه جزء من عملية التنمية ،ويعد تعميق المشاركة من أهم معايير وأهداف التنمية المعاصرة وديمقراطيتها ،فالتنمية التي لا تتضمن مشاركة واسعة من طرف المواطنين وقنوات مؤسسية تتيح وتستوعب هذه المشاركة هي تنمية فاشلة وخاصة مشاركة فئة الشباب باعتبارها عماد رأس المال البشري لأي مجتمع خصوصا اذا كانت ذات وزن ثقيل في التركيبة السكانية لهذا المجتمع مثل ما هو الحال في الجزائر .

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا المقال البحث في سبل وآليات تحقيق المشاركة الفعلية للشباب الجزائري في التنمية والعوائق التي تقف أمام هذه المشاركة ؟

مفهوم المشاركة في التنمية:

وتعني أن يتمكن الناس باعتبارهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات من المشاركة بفعالية في العمليات التنموية، وذلك على أساس الشعور بالمسؤولية الاجتماعية وعن طريق المساهمة في اتخاذ القرارات وتنفيذ الخطط والاستفادة من الخدمات التي تقدمها مؤسسات وتنظيمات التنمية، "فالمشاركة هي العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا فعالا في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه ويكون لديه فرصة في أن يشارك في وضع الأهداف العامة مع توفر أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف".[1]

عناصر مفهوم المشاركة:

1. **تعتبر مشاركة الشباب قيمة اجتماعية ذات مزايا متعددة وهي مبدأ أساسي لعمليات التنمية[2]، ولا تكون هذه الأخيرة ناجحة دون أن يكون هناك مشاركة فعالة من طرف الشباب باعتبارهم أصحاب مصلحة حقيقة في التنمية، لكن هذه المشاركة ما زالت محدودة على أرض الواقع عند الشباب الجزائري وذلك نظرا لأن السياسات التي اتبعتها الجزائر في السنوات الأخيرة لم تسمح بتجنيد حقيقي لهذه الفئة بحيث تثبت مكانتها كفاعل اجتماعي حقيقي في التنمية الوطنية، فرغم الجهود المبذولة في هذا الإطار إلا أنها كانت تنقصها الفعالية لإدماج الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأمر الذي انعكس سلبا على مختلف فئات المجتمع ولا سيما فئة الشباب، وخاصة في مجال التشغيل، حيث يعتبر العمل قيمة أساسية للشباب فمن خلاله يستطيع إثبات ذاته وتحقيق مكانة اجتماعية يبرز من خلالها قدراته وإمكانياته، وبطبيعة الحال فإن عدم توفر فرص العمل المتساوية والملائمة لقدرات هذا الشباب أثر سلبا على مردوديته كفاعل اجتماعي في مجتمعه وأدى إلى عزوفه عن المشاركة في مجالات التنمية المتعددة، وذلك نظرا للإشكال السائد في الإدماج المهني الذي يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأنظمة المجتمعية في الجزائر، وفي ظل النقص الملحوظ في التخطيط والتسيير الجيد لمشاريع التنمية في جميع مجالاتها المادية والبشرية فإن الجزائر تعيش مرحلة من التناقض بين ما هو مطلوب منها وما هو موجود مما جعلها عاجزة أمام هذه الفئة من أفراد المجتمع لإيجاد حل لإشكالية الإدماج المهني لفئة الشباب الذين يعتبرون أهم مورد تتميز به الدولة الجزائرية ومن بين التحديات التي تعيق سياسات التشغيل في الجزائر:[3]**

- **العمل غير منظم (غير رسمي): حيث يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل أمام نقص فرص العمل في المؤسسات المنظمة.**
- **عدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تجسيدها قصد معالجة ظاهرة البطالة، مثل الوكالة الوطنية للتشغيل التي لم تتمكن من تحقيق سوى 25% من الحجم الذي كان يستوجب عليها تحقيقه من التوظيف.**
- **ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل وخاصة في عقود ما قبل التشغيل حيث فئة كبيرة من الشباب تعمل في وظائف ليس لها أي صلة بمجال دراستها أو تكوينها وهذا ما يؤدي إلى إصدار وقت وطاقات الشباب.**
- **انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي وظهور البيروقراطية والرشوة والمحسوبية مما يشكل عائقا أمام الاستثمار.**

- ضعف روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب وخاصة أصحاب الشهادات الجامعية حيث يفضلون الوظيفة الحكومية.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.
- ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل خاصة في المناطق الجنوبية النائية وهذا يرجع إلى عقلية الشباب الجزائري الذي ما زال ينتظر من الدولة أن توفر له مناصب شغل تلائم جميع ظروفه بحيث لا ينتقل حتى من منطقته التي يعيش بها.
- عدم تكيف أنظمة وبرامج التكوين والتعليم العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل، والذي يرجع إلى عدم التنسيق والتعاون بين هذه المكاتب والمؤسسات الهادفة إلى توفير مناصب شغل للشرائح البطالة.

2. إن مشاركة المواطنين بما فيهم الشباب في التنمية هي بالضرورة مجهودات تطوعية إرادية حرة، بمعنى أن يقوم بها المواطن بإرادته وبدون أن يتعرض لأي ضغوط أو إجبار للقيام بها، وهي بهذا تعبر عن المواطنة الديمقراطية، فالشعور بالمساواة التي تتيحها المواطنة يعتبر عاملا محفزا للانتفاع والعمل في سبيل الصالح العام ولذلك يعتبر ترسيخ الشعور بالمواطنة ونشر ثقافة المواطنة من أهم عوامل التنمية الناجحة ومن أهم مؤشرات نجاحها في الوقت نفسه.[4]

لكن الملاحظ أن الفرد الجزائري عامة والشباب بالخصوص يعيش أزمة مواطنة وذلك نظرا للتهميش الذي تعرض له الشباب الجزائري من طرف السلطات، خصوصا في فترة العشرية السوداء حيث وبدواعي الحفاظ على أمن الدولة والشعب ضيق الخناق على الشباب في حريات عديدة من أهمها حرية الرأي والتعبير، والمظاهرات والتجمهر وإنشاء الجمعيات المدنية.

وذلك بسبب تطبيق قانون الطوارئ الذي ظل ساري المفعول إلى ما بعد الأزمة، بالإضافة إلى انتشار البيروقراطية والفساد الإداري والمحسوبية والوساطة التي أدت إلى إقصاء الشباب من المشاركة في التنمية وفي مجالات أخرى وحرمانهم من حقوقهم.

كل هذا أدى إلى حدوث فجوة أو ثغرة بين المواطن والدولة وجعل الشباب يشعر بالاغتراب في وطنه الاغتراب الذي من أهم سماته عدم المشاركة في جميع مجريات الحياة ومن بينها التنمية حيث يؤكد ماركوفيتش Marcovic على التأثير السلبي للاغتراب على مشاركة الفرد في التنمية وذلك أن العلاقات الاجتماعية تتأثر بالاغتراب وتنشأ المنافسة الشديدة والحقد وعدم الثقة والعدوانية ويميل الفرد إلى الاستقلالية والفردية في تعامله مع الحياة الاجتماعية.[5] كما

يؤدي الاغتراب إلى قتل الطاقات الخلاقة والمبدعة في الإنسان، بينما نجد أن المشاركة تؤدي إلى التحرر من السيطرة وتحرير الطاقات للمساهمة في التنمية.

هذا الاغتراب الذي جعل الشباب يفقد الشعور بالحماية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من طرف الدولة، فالفرد الذي يلتمس أنه ليس في حماية القانون المدني للدولة وأن هذا القانون رقيب عليه وأعمى على غيره يظلمه ويحابي أصحاب النفوذ فإنه لن يشعر بالأمن ولا بثقافة الانتماء إلى الوطن وبطبيعة الحال سيبحث عن الحماية والانتماء بعيدا عن الوطن.

وللتدليل على هذا يمكننا طرح الأسئلة التالية لمعرفة الوضعية والأسباب التي أدت إلى فقدان الثقة والصلة بين الشباب والسلطات في الجزائر:

- ماذا يفعل المواطن الشاب الذي يتقدم لمسابقة توظيف حين يجد أن المواطن الآخر الأقل كفاءة والأقل تمتعا بشروط المسابقة قد قبل وهو غير مقبول وهذا مثال يتكرر في حياة الشاب البطال يوميا؟
- ماذا يفعل شباب المناطق المعزولة والريفية عندما يشعرون بنقص الخدمات التنموية في منطقتهم مقارنة بالمناطق الأخرى؟ وخير مثال ما حدث في الأيام الأخيرة في ولايات الجنوب حيث قام الشباب بمظاهرات وتجمعات للمطالبة بحقهم في العمل والسكن والمشاريع التنموية، رافعين شعار نطالب بحقنا في التشغيل والتنمية والوحدة الوطنية خط أحمر والملاحظ للعبارة الأخيرة أن فيها نوع من التهديد غير مباشر للدولة. وهذا أكبر دليل على أزمة المواطنة عند الشباب الجزائري إلى درجة جعلته يفكر في فصل الجنوب عن الشمال.
- ما نوع الانتماء الذي يشعر به المواطن الشاب أو الذي سينمو لديه وإلى أين يتوجه باختياره عندما يجد أن القوائم الانتخابية أعدت ليس على أسس الكفاءة والمسؤولية والخبرة وإنما على أساس النفوذ والمال (الشكارة بالعامية) إلى درجة دفع المبالغ الطائلة من أجل ترأس القوائم الانتخابية الحزبية والحرة من أجل الحصول على مقاعد في البرلمانيات والمجالس الولائية، والمجالس البلدية ،والمتصفح لشبكات التواصل الاجتماعي في فترة الانتخابات يدرك مدى سخط الشباب على تصرفات المنتخبين وعلى سوء رقابة الدولة.

هذا كله أثر سلبا على المواطنة عند الشباب الجزائري وعاد بالسلب على مشاركته في التنمية حيث أن من أهم الشروط لتحقيق المشاركة والإقبال عليها هو توفر الشعور لدى الفرد بالانتماء إلى المجتمع ككل ليتقدم ويشارك طواعية وبفعالية في خدمة المجتمع وتحقيق الصالح العام.

3. إن المشاركة في التنمية تعتبر حق وواجب لجميع فئات المجتمع طالما لديهم القدرة عليها، وليست محصورة في فئة أو طبقة محددة بالمجتمع، ويجب أن تشمل جميع الفئات وخاصة الشباب لأنها تتمتع بالميزات القادرة على دفع عجلة التنمية.

وإذا حاولنا أن نحلل تمثل الشباب الجزائري لهذا الحق نجد أن غالبية الشباب يرى في المشاركة جانب الحق فقط وليس جانب الواجب حيث يرى أنه من حقه الاستفادة من ثمار المشاريع التنموية لكن لا يهتم بالقيام بواجباته للمشاركة في هذه التنمية حيث أصبحت لغة المطالب والحقوق تلغي لغة الواجبات.

وإذا أردنا البحث في الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه العقلية أو ثقافة الحق دون الواجب نجد العديد من الأسباب والتي سنحاول حصرها فيما يلي:

- سبب تاريخي: فالشعب الجزائري ما زال ينظر إلى الدولة بمنطق وعقلية البايلك، فهو مجرد عامل لدى البايلك ويتقاضى أجره في آخر النهار، هذا البايلك الذي اغتصب ثروات البلاد واستغلها لصالحه ففي تاريخ الدولة الجزائرية نجد أن هناك دائما الجسم الغريب عن الدولة الذي احتل السلطة لاستغلال ثروات الشعب، فمن الحماية التركية إلى الاستعمار الفرنسي واستمرت هذه الفكرة إلى ما بعد الاستقلال نظرا لأنه كانت دائما هناك فئة معينة هي المستفيد الأكبر من ثروات البلاد بحيث أصبح كل من تسنح له الفرصة للاستفادة من المال العام يغتنمها معتبرا أن هذا من حقه، وخير دليل على ذلك نأخذه من واقع الشباب الجزائري ففي السنوات الأخيرة سهلت ووسعت الدولة للشباب الاستفادة من قروض مصغرة وموسعة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة والتي تعتبر بمثابة باب لمشاركة الشباب في التنمية الوطنية بحيث يستطيع الشاب أن يخلق من خلالها إنتاج محلي ويسوقه ويوفر مناصب شغل لأفراد آخرين ولو بشكل محدود لكن الواقع يعكس نظرة أخرى، ففئة كبيرة من هؤلاء الشباب الذين استفادوا من هذه القروض لم ينجحوا في تسييرهما وبذروا أموالها في بعض الأحيان في أشياء ترفيهية والسبب الرئيسي يعود إلى أنه اعتبرها من حقه لكنه لم يرى واجبه في أن يشارك بها في التنمية، فهو يرى أن هذا المال من حقه من ريع البترول وهو مستفيد مثل غيره وهو أحق بهذه الاستفادة وأن أقصى عقوبة قد يتلقاها هي السجن والسجن بالنسبة إليه أحسن من الحياة التي كان يعيشها.

وبالتالي فهذه إشكالية كبيرة تطرح نفسها هل سياسة الدولة لم تكن ناجحة في هذا المجال أم أن عقلية وثقافة الشباب الجزائري هي السبب أم أن السياسة والثقافة معا أدت إلى هذه الإشكالية.

سبب آخر هو سبب سياسي اقتصادي: حيث أن السياسات والمخططات التنموية المتبعة من طرف الدولة تعتمد بالدرجة الأولى على ريع البترول ولا تعتمد على العائد من الاستثمار في هذه المشاريع التنموية، وهذا جعل المواطن الجزائري ينتظر دائما التدعيم من طرف الدولة في جميع المجالات التنموية دون أن يشارك هو في هذه التنمية، وقد أشار إلى ذلك المفكر مالك بن نبي: " إن هذا المنحى السياسي انقلب على سلوك الشعب والأفراد بوضوح حيث أصبحت عالة على الدولة وأصبحت تتبنى لغة المطالب قبل لغة الواجبات، فوراء التكاسل الاجتماعي الحالي بكل تأكيد سياسات البلدان العربية التي أرادت أن تلعب الدور الأبوي في التنمية والرعاية".[6]

من ناحية أخرى، فإن أصحاب المناصب في السلطات المحلية غالبا ما يعارضون ويعرقلون مشاركة المواطنين وخاصة الشباب في تخطيط وتسيير المشاريع التنموية خوفا من ظهور قيادات محلية قوية معارضة تسحب من تحتهم البساط وبالتالي تعرض مصالحهم للخطر.

آليات مشاركة الشباب في التنمية:

إن أهمية مشاركة الشباب في العملية التنموية تكمن بداية في تحقيق الفرد لذاته وشعوره بأهميته وقيمته في هذا المجتمع فالشباب عندما يشاركون في وضع الخطط وفي سير العمليات التنموية يتحملون المسؤولية ويحافظون على هذه الإنجازات لأنهم بذلوا فيها مجهودا.

والمشاركة الفعالة تعزز فرص نجاح المشاريع التنموية بحيث تبرز قيادات مجتمعية محلية مما يساهم في ديمومة واستمرارية هته المشاريع بالإضافة إلى أن المشاركة تسمح بتحقيق رقابة المواطن على الحكومة ويسمح بمساءلتها ويخلق جوا من الديمقراطية والشفافية.

وإذا كنا نتحدث عن معيقات التنمية من الناحية الاجتماعية والثقافية فإن مشاركة الشباب في عملية التنمية يقلل من معيقاتها باعتبار أن المشاركة تتم بشكل إرادي وطوعي مما يعزز فرص التغيير نحو الأفضل والأحسن، والمشاركة بطبيعة الحال تقلل من الإنفاق الحكومي بفعل المساهمات المحلية والذي يكون نابع في الأساس من الشعور بالمسؤولية والانتماء.

ويمكن إجمال آليات مشاركة الشباب في التنمية فيما يلي:

- ربط الشباب بالتنمية عن طريق الإدماج المهني الذي يسمح له بالمشاركة الإيجابية التي تقوم بدورها في تدريبهم على إدراك واستيعاب مقومات التنمية فتكون اتجاهاتهم وشخصياتهم أكثر قدرة على الإنجاز، وقد كشفت الدراسات المقارنة على أن الأفراد يميلون إلى التوافق بشكل أفضل إذا تمت تنشئتهم في مناخ يسمح لهم بأن يشاركوا في عملية صنع القرار وخاصة في مجال العمل، وبالتالي يجب السماح وتعويد الشباب على تحمل مسؤولياتهم أو على الأقل أن يشاركوا الكبار مسؤولياتهم وأن يتم ذلك في مناخ ييسر لهم اكتساب المزيد من المهارات وذلك انطلاقا من السماح لهم باختيار العمل المناسب لهم.
- خلق قنوات ومؤسسات تسمح بالمشاركة الإيجابية للشباب في التنمية وليس المشاركة الشكلية والتي يستطيع من خلالها الشباب أن يمارس حقوقه وحرياته وتسمح له بأن يقدم ويعطي ويشترك مع غيره بكل ما يستطيع من فكر وعمل وإبداع.وتعتبر المجالس المحلية المنتخبة انتخابا حرا ومباشرا وبنزاهة وكذلك الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني قنوات شرعية يمكن للشباب المشاركة في التنمية من خلالها لكن جمعيات المجتمع المدني الجزائري والأحزاب السياسية ما زالت لا تستقطب اهتمام الشباب للاندماج فيها وذلك أن أهدافها بعيدة عن طموحات ومطالب الشباب إذ أنها تسعى وفي المقام الأول إلى الوصول إلى مقاليد السلطة.

- **إيجاد المناخ الديمقراطي والذي يعني المشاركة وممارسة حق الاختيار والانتخاب والتغيير، وضمان حق الشاب في المشاركة السياسية في إدارة شؤون البلاد، من خلال تعميق وتأكيد الممارسة الديمقراطية عن طريق احترام رأي المواطن وتسهيل سبل مشاركته في وضع القرار وفسح المجال للشباب للمشاركة في تنمية المؤسسات والإدارات المختلفة والاستماع لمطالبهم وانشغالاتهم من أجل الارتقاء بدورهم في التنمية.**
- **إيجاد آليات الحوار والنقاش وتمكين الشباب من الإطلاع على المعلومات وحريتهم في الوصول إلى تلك المعلومات، فصعوبة الوصول إلى المعلومة الصحيحة وفي الوقت المناسب من المصادر الرئيسية للدولة هو الذي جعل الشباب يفقد الثقة في السلطة ووسع الفجوة بين المواطن والدولة.**
- **إشراك المؤسسات الشبابية في عمليات التنمية وذلك بأخذ بعين الاعتبار مشاريع وخطط هذه المؤسسات، كأن يطلب من شباب كل منطقة أو بلدية اقتراح مشاريع وخطط تنموية وتنفيذها بما يلائم الموارد المادية والبشرية للمنطقة وبذلك نضمن أن تعكس عمليات التنمية حاجات وأولويات الشباب خاصة وحاجات المنطقة عامة، بالإضافة إلى تشجيع المبادرات التنموية الشبابية بالاعتماد على الموارد الذاتية.**
- **العمل على إزالة كل المعيقات التي تحول دون مشاركة الشباب سواء أ كانت سياسية أو إدارية أو اقتصادية أو غيرها من المعيقات.**
- **القيام ببرامج وأنشطة تبين أهمية المشاركة سواء أ كانت برامج تأهيل وتمكين وبناء قدرات أو أنها تأخذ طابع التوعية وذلك عن طريق وسائل الإعلام أو حتى عن طريق المنهاج الرسمي المدرسي .**
- **وضوح البرامج التنموية وإيضاح خططها والتدرج في تنفيذها، والاتصال والتواصل مع الشباب والإعلان عن البرامج وشرحها لهم مع تبيان آفاقها.**
- **التأكيد على أن التنمية عملية مستمرة وشاملة كآلية من آليات التغيير باعتبارها عملية اجتماعية متكاملة.**

الإحالات والهوامش:

1-**عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية، (د ط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص 185.**

2-**أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية (نموذج المشاركة في غطار ثقافة المجتمع)، (د ط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999)، ص 36.**

3-**بوشيخي عائشة ،"البطالة في الجزائر ،الأسباب ،السياسات وآفاق التشغيل" ، الموريات1، 'ديسمبر 2010) ص132.**

4**سمير ابراهيم حسن، الثقافة والمجتمع (ط1، دمشق، دار الفكر، 2007)، ص 283.**

5-**رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، (ط1، الإسكندرية: دار الوفاء، 2001)، ص 76.**

6-**مصطفى بن حموش، خواطر في عيد العمال في سوسيولوجيا العطالة الاجتماعية ببلداننا العربية،** (http://www.thenewalphabet.com) (29 أفريل 2006).